

أثر تفشي جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد السوداني

إعداد: د. خالدة عبد الله مصطفى محمد

المستخلص:

هدفت الورقة الى دراسة أثر تفشي جائحة كورونا على الاقتصاد في السودان. واهتمت الدراسة بالوقوف على مشكلات الاقتصاد السوداني التي تسببت في إضعاف القطاع الصحي للتصدي لانتشار الفيروس. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الى عدد من النتائج أهمها أن جائحة كورونا أثرت على تدهور الاقتصاد في السودان واحداثت مشكلات في الوضع الصحي والمعيشي والاجتماعي بالبلاد. واوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها اتخاذ حلول عاجلة لوقف تدهور الاقتصاد، وحلول مستقبلية لتنمية وتطوير الاقتصاد السوداني.

Abstract:

The paper aimed to study the impact of the corona pandemic on Sudanese economy. The study focused on identifying the Impacts of the poor economy that weakened the health sector to prevent the spread of the virus. The study followed the descriptive analytical method and several conclusions were reached, but the most important one was that corona had dire effects on economy in Sudan and caused a concomitant problem in health sector as well. The study recommended a number of solutions that all emphasizes the necessity to improve the economy and to stop its deterioration, in addition to build future strategies that contribute to the development of Sudanese economy.

المقدمة:

شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية انتشار العديد من الأوبئة الخطيرة التي تجاوزت القدرات البشرية والمادية لمعظم الدول المتقدمة والنامية.

اجتاحت جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19) العالم والتي تعد من أخطر تلك الأوبئة التي تفشت في معظم دول العالم، وتكمن خطورة الجائحة في سرعة انتقالها وصعوبة التحكم في مواجهتها وعدم اكتشاف وتوفير الأدوية لمعالجة المرضى.

أحدثت الجائحة أضراراً بالغة التعقيد في العديد من الدول النامية خاصة التي تعاني أصلاً من مشكلات اقتصادية وضعف وهشاشة في منظومتها الصحية، وأثرت سلباً على مجمل الأوضاع المعيشية والاجتماعية وغيرها في تلك الدول التي يصعب عليها معالجة تلك الآثار في القريب العاجل.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في عدم وجود خطة اقتصادية للدولة تمكنها من وضع حلول جادة وملموسة لمعالجة مشكلات ضعف الأداء الاقتصادي المستمر وتجاوز آثار جائحة كورونا على الاقتصاد، والتصدي للمشكلات الصحية المفاجئة في المستقبل وما تحدثه من مخاطر أكبر على اقتصاد البلاد.

يمكن صياغة مشكلة الدراسة في تساؤل رئيسي هو: ما أثر تفشي جائحة كورونا على اقتصاد السودان وتفرع من التساؤلات التالية:

- 1- ما هو أثر جائحة كورونا على الدخل المحلي؟
- 2- ما هو أثر الجائحة على ميزان المدفوعات؟
- 3- ما هو أثر جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية المنتجة؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

الجانب العلمي:

تكمن أهمية الدراسة من خلال قيامها بتقديم إطار نظري يربط بين تفشي جائحة كورونا والاقتصاد السوداني، إذ يمثل الربط بحد ذاته إضافة جديرة بالاهتمام ولا سيما في ظل عدم توفر البحوث وقلة الكتابات في موضوع الدراسة.

الجانب العملي:

تكمن أهمية الدراسة في الجانب الميداني من خلال تقديمها مجموعة من الاستنتاجات المبنية على نتائج التحليل الإحصائي والوصف والتشخيص لبعدي الدراسة التي من الممكن أن يستفيد منها الباحثون، والعاملون بوزارة الصحة الاتحادية والولاية ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة بشكل أساسي للتعرف على أثر تفشي جائحة كورونا على الاقتصاد في السودان، وتتفرع منه الأهداف التالية:

- 1- الوقوف على مشكلات الدولة السودانية التي أسهمت في إضعاف قدراتها الاقتصادية للتصدي لجائحة كورونا وتأثيرها على اقتصاد البلاد.
- 2- توضيح الأسباب التي حالت دون قيام القطاع الصحي بدوره المطلوب لمواجهة تفشي الجائحة وتأثيرها على الاقتصاد السوداني.
- 3- تقديم نتائج ومقترحات يمكن أن تساهم في معالجة المشكلات الاقتصادية في السودان.

فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تسعى الباحثة الى اختبار الفرضيات التالية:

- 1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفشي جائحة كورونا وانخفاض الدخل القومي.
- 2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفشي جائحة كورونا وعجز الميزان التجاري.
- 3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفشي جائحة كورونا وانخفاض الناتج القومي.
- 4- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفشي جائحة كورونا وتدهور الاقتصاد السوداني.

منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل بيانات الدراسة.

مصادر جمع البيانات:

تتمثل البيانات في الآتي:

المصادر الثانوية: الكتب الدوريات والنشرات الدورية والرسائل الجامعية.
المصادر الأولية: نتائج البحوث العلمية والتقارير الثانوية الإحصاءات الصادرة على مؤسسات الدولة والمنظمات العالمية بالإضافة الى استمارة الاستبيان.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: ولاية الخرطوم.
الحدود الزمانية: 2020 – 2021.
الحدود الموضوعية: جائحة كورونا، الاقتصاد السوداني.

مصطلحات الدراسة:

- الجائحة: يقصد بها جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19).
- الدولة: يقصد بها جمهورية السودان.
- الاقتصاد: يقصد به الاقتصاد السوداني.
- الميزانية: يقصد بها القائمة التي تبين مجمل النفقات والإيرادات التي تعتزم الدولة تنفيذها خلال عام.
- الدخل المحلي: يقصد به مجموع صافي قيمة الإنتاج في الدولة العائد لمواطني الدولة ولغيرهم.
- الدخل القومي: يقصد به التعبير النقدي لجميع السلع والخدمات الصافية التي ينتجها الاقتصاد الوطني خلال عام.
- الميزان التجاري: يقصد به النتيجة الإيجابية أو السلبية للفرق بين قيمتي الصادرات والواردات من السلع للدولة خلال عام.
- ميزان المدفوعات: يقصد به مجموع المعاملات الاقتصادية للدولة خلال عام.
- الناتج المحلي: يقصد به مجموع المنتجات التي تم إنتاجها داخل الدولة خلال عام.
- الناتج القومي: يقصد به مجموع المنتجات التي تنتجها مختلف فروع الاقتصاد القومي في الدولة لمدة عام دون حساب ما انتجه المقيمون داخل الدولة من غير رعاياها بخلاف الناتج المحلي الداخلي.
- التدهور الاقتصادي: يقصد به اختلال أو عدم التوازن الاقتصادي بين العرض والطلب الذي يؤدي إلى الكساد الاقتصادي للدولة.

المحتويات:

احتوت الورقة على مقدمة، وإطار نظري تناول التعريف بجائحة كورونا وأنواع المرض وانتشاره، الاقتصاد السوداني، مشكلات الدولة السودانية التي أسهمت في أضعاف قدراتها الاقتصادية للتصدي للجائحة. والدراسة الميدانية، وتحليل بيانات ومعلومات الدراسة الميدانية. وخاتمة تضمنت النتائج والتوصيات.

أولاً: الإطار النظري:

في أواخر العام 2019م ظهر فيروس كورونا لأول مرة في بعض المناطق المعينة ثم انتشر بسرعة في جميع أنحاء العالم والسودان من بين تلك الدول التي انتشر فيها الفيروس. ويمكن أن تسبب الإصابة بهذا المرض الذي ينتقل من إنسان لآخر اعراضاً خفيفة الى شديدة تؤدي الى الوفاة. وتتمثل خطورة الفيروس في صعوبة تصدي المنظومات الصحية للمرض وما يحدثه من آثار ضارة على اقتصاديات تلك الدول.

يتناول الإطار النظري التعريف بالجائحة وأنواع المرض وانتشاره، والاقتصاد السوداني، ومشكلات الدولة السودانية التي أسهمت في إضعاف قدراتها الاقتصادية للتصدي لتفشي جائحة كورونا.

التعريف بالجائحة وأنواع المرض وانتشاره:

تعرف جائحة كورونا (كوفيد 19) بأنها جائحة عالمية مستمرة لمرض فيروس كورونا 2019 سببها فيروس عرف بفيروس كورونا المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة (سارس - كوف 2).

- منذ اندلاع المرض لأول مرة تم تمحور فيروس كوفيد 19 الى خمسة أنواع هي:
- 1- النوع الأول من المرض يسمى الفا (Alpha)، تم اكتشافه لأول مرة في المملكة المتحدة في سبتمبر 2020، وتكمن درجة خطورته في انتشاره بشكل أسهل من الإصدار الأصلي.
 - 2- النوع الثاني من المرض يسمى بيتا (Beta)، وأول اكتشاف له في جنوب أفريقيا في سبتمبر 2020، وتوصف هذه السلالة بأن لديها فرصة أكبر للتسبب في مرض شديد أو الوفاة مقارنة بالسلالة الأولية للفيروس.
 - 3- النوع الثالث من المرض عرف باسم دلتا (Delta)، أول اكتشاف له كان في الهند في ديسمبر 2020 م. وتنتشر دلتا أكثر من البديل الأصلي، ووصفت بأنها المهيمنة.
 - 4- النوع الرابع من المرض جاما (Gamma) تم اكتشافه في البرازيل، وهذه السلالة معدية أكثر من المتغيرات الأخرى، وفعالية اللقاح ضد جاما منخفضة.
 - 5- النوع الخامس من المرض يسمى لامدا (Lambda)، وتم اكتشافه لأول مرة في بيرو في ديسمبر 2020م ويعتبر من الأنواع شديدة الخطورة، ومن المحتمل أن تزيد هذه السلالة من قابلية الانتقال ومقاومة التطعيم.

تفشي المرض للمرة الأولى ووهان، خوبي الصينية في أول شهر ديسمبر عام 2019. وأعلنت منظمة الصحة العالمية رسمياً في 30 يناير 2020 إن تفشي الفيروس يشكل حالة طواري صحية عامة تبعث القلق الدولي. وأعلنت في 11 مارس 2020م عن 112 مليون إصابة بكوفيد 19 في أكثر من 188 دولة ومنطقة وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول تضرراً من الجائحة حيث شملت أكثر من ربع مجموع عدد الإصابات المؤكدة.

انتشرت جائحة فيروس كورونا للعام 2020 في السودان ابتداءً من 13 مارس 2020 في مدينة الخرطوم. ثم اكتشاف حالات أخرى مصابة بالمرض في مناطق أخرى من السودان. وفقاً لتقرير وزارة الصحة الاتحادية بتاريخ 18 مايو 2020 بلغ مجموع الحالات المؤكدة في السودان 63173 من بينها 4961 حالة وفاة، 57617 حالة شفاء، 4832 حالة مشكوك بها. ونوع السلالة فيروس كورونا المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة.

كان النظام الصحي في السودان تحت ضغط شديد قبل الوباء وقد تحمل فوق طاقته لمنع انتشار الفيروس واحتوائه وما يقارب من 81% من السكان لا يستطيعون الوصول الى مرفق صحي عامل على بعد ساعتين من منازلهم والوضع يزداد سوءاً في ظل إغلاق العديد من المستشفيات والعيادات أثناء الوباء، وأغلق في ولاية الخرطوم وحدها ما يقرب من نصف المراكز الصحية خلال فترة الوباء. وأغلق في دارفور قبل انتشار الجائحة في عام 2018 أكثر من 25% من مرافقها الصحية لنقص التمويل والكادر الصحي والإداري.

الاقتصاد السوداني:

السودان قطر شاسع وغني بالموارد الطبيعية الزراعية والحيوانية والمعدنية والمائية والنباتية، ويعتبر واحد من أهم بلدان العالم الذي تتوفر فيه المياه المتعددة المصادر والأراضي الزراعية ذات المساحات الكبيرة والخصوبة العالية.

يتصدر السودان إنتاج الصمغ العربي، ويأتي في المرتبة الثالثة عالمياً لإنتاج السمسم، كما أنه من أكثر دول العالم إنتاجاً للذرة. ويعتبر القطن من محاصيل التصدير الرئيسية للبلاد.

كان اقتصاد السودان قبل عام 1999م يعتمد على القطاع الزراعي، حيث تشكل الزراعة نسبة 80% من نشاط السكان خاصة على ضفاف نهر النيل والأنهار الأخرى في شمال البلاد بجانب تربية الماشية بالإضافة لصناعات التي تعتمد على القطاع الزراعي.

خلال الفترة (1999 _ 2010) اعتمد الاقتصاد على النفط، حيث بدأ السودان تصدير النفط الخام في الربع الأخير من عام 1999، والإنتاج الزراعي لا يزال مهماً ويساهم بثلاث الناتج المحلي الإجمالي، وأزدهر الاقتصاد السوداني نتيجة الزيادة في إنتاج النفط وارتفاع سعر النفط عالمياً، والتدفقات الكبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر. ولقد سجل الناتج المحلي الإجمالي 10% في عامي 2006 و 2007، وتم استعادة التعامل مع صندوق النقد الدولي لمعالجة اختلالات الاقتصاد الكلي.

إن الاقتصاد السوداني ما بعد عام 1911 وهو عام انفصال جنوب السودان تراجع إنتاج النفط بنسبة تفوق 85% وانخفضت الإيرادات بأكثر من 75% ودخل الاقتصاد في حالة من الركود، متزامناً ذلك مع اشتداد الصراع في دارفور وعدم وجود البنية التحتية الأساسية في مناطق واسعة واعتماد السكان على زراعة الكفاف وأصبح الكثيرين منهم امام البقاء في او تحت خط الفقر لسنوات.

يرى الخبير الاقتصادي بروفيسر حسن بشير إن الأزمة الاقتصادية الخطيرة الحالية التي يعانيها الاقتصاد السوداني نشأت نتيجة لانفصال جنوب السودان وما صاحبه من فقدان

لإيرادات النفط والنقد الأجنبي، وجذور الأزمة تكمن في اعتماد سياسة غير متوازنة خلال فترة الطفرة، وكانت لخسارة الصادرات النفطية تداعيات متسارعة على الاقتصاد السوداني.

عند النظر الى فترة الطفرة النفطية (1999-2010) يتضح أن السودان أضاع فرصة لبناء اقتصاد قوي غير نفطي إذ لم يستخدم الإيرادات النفطية في استثمارات عامة في الخدمات العامة كالصحة والبنية التحتية بل توجه الاقتصاد نحو الاستهلاك والاستيراد بدلاً عن الإنتاج والتصدير.

مشكلات الدولة السودانية التي أسهمت في إضعاف قدراتها الاقتصادية لتصدي لجائحة:

تعاني الدولة السودانية من العديد من المشكلات المتراكمة والناجمة عن أخطاء في السياسات العامة. ساهمت تلك المشكلات مجتمعة في إضعاف قدرات الدولة الاقتصادية لمواجهة الأزمة الصحية لجائحة كورونا وتأثيرها السلبي على اقتصاد البلاد، وفيما يلي هذه المشكلات:

أ- المشكلات الاجتماعية:

- 1- للمجتمع السوداني عادات وتقاليد لا تساعد على الإنتاج والتشجيع للعمل.
- 2- يساهم التكافل الاجتماعي في السودان في زيادة البطالة وسط الشباب القادرين على الإنتاج.
- 3- المجتمع السوداني يرفض العمل في بعض الأنشطة الاستثمارية المدرة للدخل.
- 4- ينظر المجتمع السوداني لبعض الأعمال التقليدية المنتجة بأنها أعمال هامشية.
- 5- المجتمع السوداني غير متطور للمهن التقليدية.
- 6- الهجرة الداخلية للمجتمع السوداني أحد أسباب معدلات البطالة وسط القادرين على الإنتاج.

7- عدم تركيز الدولة على المواهب التي تعمل على تطوير الأعمال التقليدية.

8- البحث عن التوظيف وتفضيله على العمل الخاصة وريادة الأعمال.

ب- المشكلة التعليمية:

- 1- السلم التعليمي به خلل وبذلك لا يقود الى زيادة في المهارات الاقتصادية.
- 2- المناهج التعليمية لا تهتم بتشجيع الفكر الإبداعي لدى الطلاب.
- 3- عدم الاهتمام المطلوب من قبل الدولة بالتعليم التقني والفني.
- 4- عدم وجود خطة إستراتيجية تعليمية عليا للدولة خاصة بالتعليم.
- 5- عدم اهتمام الدولة بالبحث العلمي وتوجيهه لحل المشكلات الاقتصادية.
- 6- التدخلات السياسية في العملية التعليمية أفعدت الاقتصاد بالبلاد.

7- لا يسود تنسيق بين مؤسسات الدولة الأكاديمية وبالبحثية ومجلس الوزراء ليصب في تطوير القطاعات الاقتصادية والصحية وغيرها لتطوير القطاعات الأخرى.

8- ضعف توفر قواعد المعلومات في العديد من المجالات التي يمكن أن تدعم وتطور الاقتصاد.

9- اهتمام الجامعات بالمواد الأكاديمية كمطلوبات جامعية أكثر من تدريس التخصص.

ج- مشكلة تشغيل الخريجين:

- 1- ضعف فهم الخريج لمشروع تمويل الخريجين.
- 2- زيادة حجم الخريجين بشكل كبير لا يلبي الحاجات الاقتصادية للبلاد.
- 3- ضعف المبالغ المقدمة للخريجين.
- 4- الظروف المعيشية الضاغطة ساعدت على فشل المشروعات المقدمة للخريجين.
- 5- نظرة الخريج للمشروع كهبة من الدولة وليست مسؤولية.
- 6- عدم إدارة الخريج لمشروعه بنفسه أسهم في فشل المشروعات.
- 7- تطلعات الخريجين أكبر من حجم المشروعات المقدمة لهم.
- 8- غياب الرؤية التسويقية للخريجين.
- 9- ضعف القوة الشرائية لمنتجات مشروعات الخريجين.
- 10- الضرائب والرسوم لا تساعد الخريجين للعمل والإنتاج.

د- المشكلة القانونية:

- 1- القوانين السودانية غير مساعدة على التطوير الاقتصادي وذلك من خلال التضارب في التشريعات.
- 2- القوانين السودانية غير مشجعة للاستثمار لضعف السياسات الاقتصادية.
- 3- لوائح الاستثمار في السودان غير متطورة.
- 4- محاربة الدولة للفساد المالي والإداري والرشاوى غير جادة للمحاسبات والمحاكمات.
- 5- القوانين السودانية غير مشجعة للمستثمرين الأجانب في السودان.
- 6- القوانين السودانية غير حامية للمستثمر.
- 7- تعدد الرسوم وزيادة الضرائب على المستثمرين.
- 8- عدم الفصل في القضايا الاستثمارية بالسرعة المطلوبة جعل المستثمرين يفرون من السودان.

هـ- المشكلة الثقافية السلوكية:

- 1- الثقافة السودانية بعضها غير مساعد على تطوير الاقتصاد والعمل الإنتاجي.
- 2- الحالة النفسية لدى بعض السودانيين لا تفضل العمل في بعض الأعمال الاستثمارية المنتجة.
- 3- الإحباط وعدم الرغبة في الإنتاج والاجتهاد بسبب الممارسات السياسية في الدولة.

4- سلوك ورفض الآخر والصراعات القبلية والجهوية أدت الى العطالة وسط الشرائح المنتجة والقادرة على العمل.

5- عدم المقدرة على التمييز بين ما هو متعلق بالدولة والوطن وما هو خاص بالشعب او الأفراد لهذا زادت نسبة العطالة وخروج البعض عن دائرة الإنتاج.

و- المشكلة السياسية:

1- الانضمام للأحزاب السياسية أثر على توظيف الكفاءات المهنية المؤهلة والقادرة على الإنتاج.

2- تأثر الأحزاب السياسية بالقبلية والجهوية يخرج المؤهلين عن دائرة الإنتاج.

3- تؤثر الأحزاب السياسية على تفكير الشباب اقتصادياً.

4- تعمل الأحزاب السياسية على تقديم الرؤى السياسية على الحلول الاقتصادية.

5- تسعى الأحزاب السياسية الى السلطة أكثر من السعي للإنتاج والتطوير الاقتصادي.

6- الضغائن والكراهية تستخدمها السياسة في بعض الأحيان لتمرير أجندتها السياسية على حساب اقتصاد البلاد.

7- ليس للأحزاب السياسية برنامج اقتصادي يمكن من حل المشكلات الاقتصادية ووقف التدهور الاقتصادي للبلاد.

8- الممارسة السياسية والظلم جعل عدد من الأحزاب السياسية فوق الحد المتوقع مما جعل الشعب يهتم بالسياسة ومكتسباتها أكثر من الأعمال المنتجة اقتصادياً.

9- عدم وجود مشروع وطني جامع للسودانيين للحد الأدنى للقيم الوطنية أدى الى زيادة معدلات العطالة وعدم الإنتاج.

ثانياً: الدراسة الميدانية:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بوزارة الصحة الاتحادية والولائية وهم مديرو الإدارات بالوزارة ومديرو المستشفيات بولاية الخرطوم وعددهم (35) فرداً، ومن العاملين بوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي وهم مديرو الإدارات العامة ونوابهم والمستشارين العاملين بالوزارة وعددهم (60) فرداً.

تم تحديد حجم العينة من خلال العدد الذي يتناسب مع الغرض الذي تجري الباحثة الدراسة من أجله، فطبيعة مشكلة وفرضيات هذه الدراسة يوجد لها اهتماماً مقدراً وسط مجتمع الدراسة.

تم توزيع (35) استبانة وشمل التوزيع جميع العاملين الموضحين في مجتمع الدراسة. وتم استرجاع (35) استبانة سليمة بعد تعبئتها كاملة وتم استخدامها في التحليل.

تم توزيع (60) استبانة وشمل التوزيع جميع العاملين الموضحين في مجتمع الدراسة، وتم استرجاع (60) استبانة سليمة بعد تعبئتها كاملة وتم استخدامها في التحليل.

تصميم أداة الدراسة:

من أجل الحصول على المعلومات والبيانات الأولية لهذه الدراسة قامت الباحثة بتصميم استبيان لدراسة أثر تفشي جائحة كورونا على الاقتصاد في السودان. والاستبيان هو من الوسائل المعروفة لجمع البيانات الميدانية، ويتميز بإمكانية جمع البيانات من مفردات متعددة من عينة الدراسة ويتم تحليلها للوصول الى نتائج محددة.

قامت الباحثة خلال عملية بناء أداة الدراسة بالاطلاع على العديد من الدراسات ذات الصلة وذلك للاستفادة منها في أداة جمع البيانات.

اسلوب التحليل الإحصائي المستخدم في الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفروض استخدمت الباحثة أسلوب النسب المئوية.

جدول (1)

ميزانية القطاع الصحي الحكومي

الرقم	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	الميزانية المخصصة من الدولة للقطاع الصحي لا تكفي احتياجاته	35	-	-	-	-
2	الموارد المالية المتوفرة للقطاع الصحي عند الإعلان العالمي لتفشي جائحة كورونا لم تمكن القطاع الصحي من التصدي للمرض.	33	2	-	-	-
3	عجزت الدولة عن توفير الموارد المالية لمقابلة الاحتياجات العاجلة والطارئة للقطاع الصحي لمواجهة الجائحة	26	6	-	3	-
4	ميزانية القطاع الصحي غير محفزة ومشجعة للكوادر الطبية والصحية للعمل بالقطاع الحكومي.	22	11	2	-	-
5	هجرة اعداد كبيرة من الكوادر الطبية والصحية للعمل بالخارج	29	6	-	-	-
6	المخزون الاستراتيجي للدواء غير كافي لمقابلة الاحتياجات الصحية بالبلاد.	34	1	-	-	-

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2021

جدول (2)

التدريب الصحي

الرقم	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	قلة المبالغ المالية التي خصصتها وزارة الصحة لبند التدريب مقارنة ببند الوزارة الأخرى.	22	9	4	-	-
2	عدم كفاية التدريب المقدم من الوزارة في مجال الطوارئ والإنذار المبكر ومكافحة الأوبئة.	18	12	-	5	-
3	قلة أعداد المتدربين الذين تلقوا دورات تدريبية ويعملون بالقطاع الصحي للتعامل المطلوب مع جائحة كورونا.	22	9	-	4	-

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2021

جدول (3)

قدرات المستشفيات

الرقم	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	المستشفيات ينقصها الاستعداد والتجهيز لمقابلة احتياجات المرضى	20	4	-	7	4
2	قلة أعداد المستشفيات التي تقدم خدماتها للمرضى.	32	3	-	-	-
3	نقص أعداد الأطباء والكوادر الصحية العاملة.	30	5	-	-	-
4	لا يتوفر الدواء بصيغيات المستشفيات	22	9	-	2	2
5	نقص وسائل السلامة اللازمة للمستشفيات	21	14	-	-	-
6	النقص الواضح لأجهزة الأوكسجين والمعينات الصحية الأخرى اللازم توفرها	27	8	-	-	-

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2021

جدول (4)

الإعلام الرسمي

الرقم	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	الإعلام لم يتمكن من أداء دوره المطلوب لتوعية المواطنين بخطورة المرض وسرعة انتشاره.	8	27	-	-	-
2	يصعب على الإعلام الرسمي الوصول الى المناطق البعيدة التي لا تتوفر بها خدمات الكهرباء والاتصالات.	25	10	-	-	-
3	إحصائيات أعداد الحالات المعلن عنها (إصابات- تعافي- وفات) بالإعلام لا تشمل كل الحالات الفعلية.	21	7	7	-	-

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2021

جدول (5)

المنظمات التطوعية والجهات العاملة في المجال الصحي

الرقم	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	عجزت المنظمات الوطنية العاملة في المجال الصحي في دعم جهود الدولة للتصدي للجائحة	18	14	3	-	-
2	الدعم المقدم من المنظمات الصحية العالمية للقطاع الصحي لا يمكنه من مواجهة المرض	24	11	-	-	-
3	عدم قدرة الشركات ومصانع الأوكسجين لتوفير الأسطوانات وتعبئتها للإيفاء باحتياجات القطاع الصحي.	25	10	-	-	-
4	لم تتمكن الشركات التجارية والجهات العاملة في بيع واستيراد الأجهزة والمعدات الطبية من توفير مطلوبات القطاع الصحي.	18	17	-	-	-

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2021

جدول (6)

سلوك المجتمع

الرقم	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	عدم التزام المواطنين بالسلوك الرشيد والتعامل بوعي لتجنب الإصابة بالمرض ومنع انتشاره.	25	10	-	-	-
2	عدم قناعة أعداد كبيرة من أفراد المجتمع بخطورة المرض وسرعة انتشاره	23	12	-	-	-
3	عدم التزام أعداد كبيرة من أفراد المجتمع بالإرشادات والضوابط الصحية التي تحددها السلطات بالدولة تحسباً للإصابة بالمرض وانتشاره.	27	8	-	-	-

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2021

جدول (7)

مشكلات الاقتصاد السوداني

الرقم	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	التوزيع غير العادل للدخل القومي	6	40	-	10	4
2	تتركز معظم رؤوس الأموال في نشاطات لا تحقق عوائد اقتصادية للدولة.	29	13	3	9	6
3	كبر حجم الكتلة النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي	58	2	-	-	-
4	ارتفاع نسبة التهرب الضريبي	51	9	-	-	-
5	قوانين الاستثمار لا تشجع الأجانب للاستثمار	49	11	-	-	-
6	الارتفاع المستمر لمعدلات التضخم	52	8	-	-	-
7	ضعف تحويلات المغتربين عبر القنوات الرسمية	54	6	-	-	-
8	لا توفر الدولة الحماية والدعم للقطاعات الوطنية المنتجة.	22	20	-	10	8
9	الاقتصاد السوداني غير قادر على الاندماج في الاقتصاد العالمي.	41	19	-	-	-

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2021

جدول (8)**تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد**

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تسببت جائحة كورونا في انخفاض الدخل المحلي	49	11	-	-	-
2	أدت الجائحة الى انخفاض الدخل القومي	50	10	-	-	-
3	أحدثت الجائحة اختلال في ميزان المدفوعات	47	13	-	-	-
4	تسببت الجائحة في عجز الميزان التجاري	46	14	-	-	-
5	أدت الجائحة الى انخفاض الناتج المحلي	51	9	-	-	-
6	أحدثت الجائحة انخفاض في الناتج القومي	50	10	-	-	-
7	تسببت الجائحة في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي	52	8	-	-	-
8	تسببت الجائحة في ارتفاع نسبة مديونية الدولة من البنك المركزي	41	19	-	-	-
9	أدت الجائحة الى اتجاه الدولة الى الاقتراض من الصناديق الخارجية.	31	29	-	-	-
10	فرضت الجائحة على الدولة الاتجاه لطباعة كميات من العملات لتغطية عجز الموازنة	51	9	-	-	-
11	تسببت الجائحة في توقف الإنتاج في معظم القطاعات الاقتصادية بالبلاد	49	11	-	-	-
12	أدت الجائحة الى تدهور الاقتصاد	53	7	-	-	-

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2021

ثالثاً: تحليل بيانات ومعلومات الدراسة الميدانية

جدول (1)

ميزانية القطاع الصحي الحكومي

الرقم	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	الميزانية المخصصة من الدولة للقطاع الصحي لا تكفي احتياجاته	100%	-	-	-	-
2	الموارد المالية المتوفرة للقطاع الصحي عند الإعلان العالمي لتفشي جائحة كورونا لم تمكن القطاع الصحي من التصدي للمرض.	94%	6%	-	-	-
3	عجزت الدولة عن توفير الموارد المالية لمقابلة الاحتياجات العاجلة والطارئة للقطاع الصحي لمواجهة الجائحة	74%	17%	-	9%	-
4	ميزانية القطاع الصحي غير محفزة ومشجعة للكوادر الطبية والصحية للعمل بالقطاع الحكومي.	63%	31%	6%	-	-
5	هجرة اعداد كبيرة من الكوادر الطبية والصحية للعمل بالخارج	83%	17%	-	-	-
6	المخزون الاستراتيجي للدواء غير كافي لمقابلة الاحتياجات الصحية بالبلاد.	97%	3%	-	-	-

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2021

استنادا على البيانات الواردة في الجدول أعلاه يمكن القول إن جائحة فيروس كورونا كشفت عن جانبين مهمين، الجانب الأول هو أن الميزانية المخصصة من الدولة للقطاع الصحي لا تكفي احتياجات القطاع في حالة الأوضاع العادية، ولأتشجع الكوادر الطبية والصحية للعمل بالقطاع الحكومي وفتح باب الهجرة لتلك الكوادر للعمل بالخارج. أما الجانب الثاني وهو الأخطر إن الدولة عجزت عن توفير الموارد المالية لمقابلة الاحتياجات العاجلة والطارئة للقطاع الصحي لمقابلة جائحة كورونا متزامناً ذلك مع عدم توفير موارد مالية لدي القطاع الصحي عند الاعلان العالمي لتفشي الجائحة بجانب عدم كفاية المخزون الاستراتيجي للدواء لمقابلة الاحتياجات الصحية للبلاد.

جدول (2)

التدريب الصحي

الرقم	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق
1	قلة المبالغ المالية التي خصصتها وزارة الصحة لبند التدريب مقارنة ببند الوزارة الأخرى.	%63	%26	%11	-	-
2	عد كفاية التدريب المقدم من الوزارة في مجال الطوارئ والإنذار المبكر ومكافحة الأوبئة.	%52	%34	-	%14	-
3	قلة أعداد المتدربين الذين تلقوا دورات تدريبية ويعملون بالقطاع الصحي للتعامل المطلوب مع جائحة كورونا.	%63	%26	-	%11	-

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2021

استنادا على البيانات الواردة في الجدول أعلاه يمكن القول إن وزارة الصحة تخصص مبالغ مالية قليلة لبند التدريب، ولا يكفي التدريب المقدم في مجال الطوارئ والإنذار المبكر ومكافحة الأوبئة. وأن أعداد المتدربين الذين تلقوا دورات تدريبية ويعملون بالقطاع الصحي كانت قليلة لتعامل المطلوب مع الجائحة.

جدول (3)

قدرات المستشفيات

الرقم	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق
1	المستشفيات ينقصها الاستعداد والتجهيز لمقابلة احتياجات المرضى	%58	%11	-	%20	%11
2	قلة أعداد المستشفيات التي تقدم خدماتها للمرضى.	%91	%9	-	-	-
3	نقص أعداد الأطباء والكوادر الصحية العاملة.	%86	%14	-	-	-
4	لا يتوفر الدواء بصيغيات المستشفيات	%63	%25	-	%6	%6
5	نقص وسائل السلامة اللازمة للمستشفيات	%60	%40	-	-	-
6	النقص الواضح لأجهزة الأوكسجين والمعينات الصحية الأخرى اللازم توفرها	%77	%23	-	-	-

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2021

استنادا على البيانات الواردة في الجدول السابق يمكن القول إن قدرات المستشفيات كانت ضعيفة للتصدي لجائحة فيروس كورونا، ويتمثل ذلك الضعف فيما يلي:

- 1- النقص في الاستعداد والتجهيز لمقابلة احتياجات المرضى.
- 2- قلة أعداد المستشفيات التي تقدم خدماتها للمرضى.
- 3- نقص أعداد الأطباء والكوادر الصحية العاملة.
- 4- النقص في وسائل السلامة اللازمة.
- 5- النقص الواضح في أجهزة الأوكسجين والمعينات الصحية الأخرى اللازم توفرها.

جدول (4)

الاعلام الرسمي

الرقم	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	الإعلام لم يتمكن من أداء دوره المطلوب لتوعية المواطنين بخطورة المرض وسرعة انتشاره.	23%	77%	-	-	-
2	يصعب على الإعلام الرسمي الوصول الى المناطق البعيدة التي لا تتوفر بها خدمات الكهرباء والاتصالات.	71%	29%	-	-	-
3	إحصائيات أعداد الحالات المعلن عنها (إصابات- تعافي- وفات) بالإعلام لا تشمل كل الحالات الفعلية.	60%	20%	20%	-	-

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2021

استنادا على البيانات الواردة في الجدول أعلاه يمكن القول إن تفشي جائحة فيروس كورونا صاحبها قصور في رسالة الاعلام الرسمي للدولة، ويتضح ذلك القصور في الآتي:

- 1- لم يتمكن من أداء دوره بالشكل المطلوب لتوعية المواطنين بخطورة المرض وسرعة انتشاره.
- 2- صعوبة وصوله الى المناطق البعيدة التي لا تتوفر بها خدمات الكهرباء والاتصالات.
- 3- إحصائيات أعداد الحالات المعلن عنها لا تشمل كل الحالات الفعلية.

جدول (5)

المنظمات التطوعية والجهات العاملة في المجال الصحي

الرقم	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	عجزت المنظمات الوطنية العاملة في المجال الصحي في دعم جهود الدولة للتصدي للجائحة.	%51	%40	%9	-	-	-
2	الدعم المقدم من المنظمات الصحية العالمية للقطاع الصحي لا يمكن من مواجهة المرض.	%69	%31	-	-	-	-
3	عدم قدرة الشركات ومصانع الأوكسجين لتوفير الأسطوانات وتعبئتها للإيفاء باحتياجات القطاع الصحي.	%71	%29	-	-	-	-
4	لم تتمكن الشركات التجارية والجهات العاملة في بيع واستيراد الأجهزة والمعدات الطبية من توفير مطلوبات القطاع الصحي.	%57	%43	-	-	-	-

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2021

استنادا على البيانات الواردة في الجدول أعلاه يمكن القول إن المنظمات الوطنية والعالمية العاملة في المجال الصحي، ومصانع الأوكسجين والشركات التجارية والجهات العاملة في بيع واستيراد المعدات الطبية لم تتمكن من توفير احتياجات القطاع الصحي ودعم جهود الدولة للتصدي لجائحة كورونا.

جدول (6)

سلوك المجتمع

الرقم	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	عدم التزام المواطنين بالسلوك الرشيد والتعامل بوعي لتجنب الإصابة بالمرض ومنع انتشاره.	%71	%29	-	-	-	-
2	عدم فناعة أعداد كبيرة من أفراد المجتمع بخطورة المرض وسرعة انتشاره.	%66	%34	-	-	-	-
3	عدم التزام أعداد كبيرة من أفراد المجتمع بالإرشادات والضوابط الصحية التي تحددها السلطات بالدولة تحسباً للإصابة بالمرض وانتشاره.	%77	%23	-	-	-	-

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2021

يتضح من الجدول السابق إن المجتمع لم يلتزم بالسلوك الرشيد والواعي لتجنب الإصابة بالمرض ومنع انتشاره، وإن أعداد مقدرة من أفراد المجتمع غير مقتنعين بخطورة المرض وسرعة انتشاره، بالإضافة الى عدم التزامهم بالإرشاد والضوابط التي تحددها السلطات بالدولة لتلافي الإصابة بالمرض وانتشاره.

جدول (7)

مشكلات الاقتصاد السوداني

الرقم	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق
1	التوزيع غير العادل للدخل القومي	10%	67%	-	17%	6%
2	تتركز معظم رؤوس الأموال في نشاطات لا تحقق عوائد اقتصادية للدولة.	48%	22%	5%	15%	10%
3	كبر حجم الكتلة النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي	97%	3%	-	-	-
4	ارتفاع نسبة التهرب الضريبي	85%	15%	-	-	-
5	قوانين الاستثمار لا تشجع الأجانب للاستثمار	28%	18%	-	-	-
6	الارتفاع المستمر لمعدلات التضخم	87%	13%	-	-	-
7	ضعف تحويلات المغتربين عبر القنوات الرسمية	90%	10%	-	-	-
8	لا توفر الدولة الحماية والدعم للقطاعات الوطنية المنتجة.	37%	33%	-	17%	13%
9	الاقتصاد السوداني غير قادر على الاندماج في الاقتصاد العالمي.	68%	32%	-	-	-

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2021

استنادا على البيانات الواردة في الجدول أعلاه يمكن القول إن الاقتصاد السوداني يعاني من مشكلات متعددة وخطيرة. وتكمن خطورة تلك المشكلات في طبيعة قابليتها لتنامي المستمر وتوليد مشكلات اقتصادية يمكن أن تحدث آثار كارثية على الاقتصاد تخرج على سيطرة سلطات الدولة ويصعب معالجتها.

جدول (8)

تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد

الرقم	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تسببت جائحة كورونا في انخفاض الدخل المحلي	82%	18%	-	-	-
2	أدت الجائحة الى انخفاض الدخل القومي	83%	17%	-	-	-
3	أحدثت الجائحة اختلال في ميزان المدفوعات	79%	21%	-	-	-
4	تسببت الجائحة في عجز الميزان التجاري	77%	23%	-	-	-
5	أدت الجائحة الى انخفاض الناتج المحلي	85%	15%	-	-	-
6	أحدثت الجائحة انخفاض في الناتج القومي	84%	16%	-	-	-
7	تسببت الجائحة في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي	87%	13%	-	-	-
8	تسببت الجائحة في ارتفاع نسبة مديونية الدولة من البنك المركزي	63%	37%	-	-	-
9	أدت الجائحة الى اتجاه الدولة الى الاقتراض من الصناديق الخارجية.	51%	49%	-	-	-
10	فرضت الجائحة على الدولة الاتجاه لطباعة كميات من العملات لتغطية عجز الموازنة	85%	15%	-	-	-
11	تسببت الجائحة في توقف الإنتاج في معظم القطاعات الاقتصادية بالبلاد	82%	18%	-	-	-
12	أدت الجائحة الى تدهور الاقتصاد	88%	12%	-	-	-

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2021

استناداً على البيانات الواردة في الجدول أعلاه يمكن القول إن جائحة كورونا أحدثت أضراراً بالغة على الاقتصاد السوداني، وتؤكد ذلك من خلال تركيز إجابات المبحوثين في خيارين هما أوافق بشدة، وأوافق على تلك الآثار الضارة للجائحة على اقتصاد البلاد والتي تتمثل فيما يلي:

- 1- انخفاض الدخل المحلي وذلك حسب إجابات المبحوثين بنسبة (82%) بأوافق بشدة وبنسبة (18%) بأوافق على التوالي.
- 2- انخفاض الدخل القومي، وتؤكد ذلك من خلال إجابات المبحوثين بنسبة (83%) بأوافق بشدة وبنسبة (17%) بأوافق. وهنا تم إثبات صحة الفرضية الأولى التي تقول توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفشي جائحة كورونا وانخفاض الدخل القومي.
- 3- اختلال ميزان المدفوعات، واتضح ذلك من خلال إجابات المبحوثين بنسبة (79%) وبنسبة (21%) على التوالي.

- 4- عجز الميزان التجاري وتأكد ذلك من إجابات المبحوثين بأوافق بشدة بنسبة (77%)، وبأوافق بنسبة (23%) وهذا يؤكد صحة الفرضية الثانية التي تقول توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفشي جائحة كورونا وعجز الميزان التجاري.
- 5- انخفاض الناتج المحلي، جاءت إجابات المبحوثين مؤيدة ذلك بنسبة (85%) لخيار أوافق بشدة، وبنسبة (15%) لخيار أوافق.
- 6- انخفاض الناتج القومي، وتأكد ذلك من إجابات المبحوثين بأوافق بشدة بنسبة (84%)، وأوافق بنسبة (16%)، وهنا تأكدت صحة الفرضية الثالثة التي تقول توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفشي جائحة كورونا وانخفاض الناتج القومي.
- 7- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، أوضحت ذلك إجابات المبحوثين بأوافق بشدة بنسبة (87%)، وأوافق بنسبة (13%).
- 8- ارتفاع نسبة مديونية الدولة من البنك المركزي، وتأكد ذلك من إجابات المبحوثين بنسبة (63%) وبنسبة (37%) بأوافق بشدة، وبأوافق على التوالي.
- 9- الاقتراض من الصناديق الخارجية، واتضح ذلك من إجابات المبحوثين بأوافق بشدة بنسبة (51%) وبأوافق بنسبة (49%).
- 10- اتجاه الدولة لطباعة كميات من العملات لتغطية عجز الموازنة، وثبت ذلك من خلال إجابات المبحوثين بأوافق بشدة، وافق بنسبة (85%) ونسبة (15%) على التوالي.
- 11- توقف الإنتاج في معظم القطاعات الاقتصادية بالبلاد، واتضح من إجابات المبحوثين بأوافق بشدة بنسبة (82%) وبأوافق بنسبة (18%).
- 12- تدهور الاقتصاد، تأكد ذلك من إجابات المبحوثين بأوافق بشدة بنسبة (88%) وأوافق بنسبة (12%) وهذا يؤكد صحة الفرضية الرابعة التي تقول توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفشي جائحة كورونا وتدهور الاقتصاد في السودان.

الخاتمة:

خلصت الدراسة الى أن جائحة كورونا أثرت على تدهور الاقتصاد السوداني، وأظهرت هشاشة وعدم استعداد وجاهزية المنظومة الصحية بالبلاد للتصدي لانتشار الفيروس، وذلك لتضافر مجموعة من العوامل أبرزها عدم كفاية وتوفير النفقات المالية اللازمة لمواجهة الوباء، والنقص في الكوادر الطبية والصحية التي تقدم الخدمات العلاجية للمرضى.

تعتبر جائحة كورونا فرصة مؤاتية للدولة لأن تضع رؤية إستراتيجية متكاملة لمعالجة مشكلات الدولة السودانية التي تسببت في الإضعاف المستمر لقدراتها الاقتصادية، بجانب إقرار سياسات اقتصادية جادة وفاعلة لإيقاف تدني معدلات الأداء الاقتصادي الذي لازم البلاد لعقود من السنوات، بالإضافة الى زيادة النسبة المخصصة في الموازنة العامة للإنفاق على القطاع

الصحي بالقدر الذي يمكنه من الإيفاء بالاحتياجات الصحية للبلاد والتصدي للأوبئة الخطرة والمفاجئة التي تؤثر سلباً على الاقتصاد.

النتائج:

- 1- أدت جائحة فيروس كورونا الى تدهور الاقتصاد السوداني حيث تسببت في انخفاض الدخل المحلي والدخل القومي، وأحدثت خلل في ميزان المدفوعات وعجز الميزان التجاري.
- 2- أدت الجائحة الى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي بالبلاد.
- 3- تسبب الجائحة في ارتفاع نسبة مديونية الدولة من البنك المركزي، والاتجاه الى الاقتراض من الصناديق الخارجية.
- 4- فرضت الجائحة على الدولة الاتجاه لطباعة كمية من العملات لتغطية عجز الموازنة.
- 5- تسببت الجائحة في توقف الإنتاج في معظم القطاعات الاقتصادية بالبلاد.
- 6- الميزانية المخصصة من الدولة للقطاع الصحي ضعيفة ولا تكفي الاحتياجات الصحية للبلاد.
- 7- الموارد المالية المتوفرة للقطاع الصحي عند الإعلان العالمي لتفشي جائحة كورونا لم تمكن القطاع الصحي من التصدي للمرض.
- 8- عجزت الدولة عن توفير الموارد المالية لمقابل الاحتياجات العاجلة والطارئة للقطاع الصحي للتصدي للجائحة.
- 9- ميزانية القطاع الصحي غير محفزة ومشجعة للكوادر الطبية والصحية للعمل بالمرافق الصحية الحكومية بالإضافة الى هجرة أعداد كبيرة من الأطباء والكوادر الصحية للعمل بالخارج بحثاً عن أوضاع مالية أفضل أثر على اعداد العاملين بالمرافق الصحية الحكومية لتقديم الخدمات المطلوبة للمواطنين.
- 10- ضعف المبالغ المالية التي تخصصها وزارة الصحة لبند التدريب مقارنة ببنود الوزارة الأخرى أثر كماً ونوعاً على كفاءة التدريب بجانب عدم كفاية التدريب المقدم من وزارة الصحة في مجال الطواري والإنذار المبكر ومكافحة الأوبئة أضعف من قدرات الكوادر الطبية والصحية للتعامل مع المرض.
- 11- قلة أعداد المتدربين الذين تلقوا دورات تدريبية ويعملون بالقطاع الصحي الحكومي للتعامل المطلوب مع الجائحة.
- 12- المستشفيات لم تكن قادرة وينقصها الاستعداد والجاهزية لمقابلة احتياجات المرض المتزايدة بالإضافة الى قلة اعداد المستشفيات العاملة التي تقدم خدماتها للمرضى بجانب النقص في أعداد الكوادر الصحية العاملة وأجهزة الاوكسجين والمعينات

الصحية المطلوبة للمستشفيات بالإضافة الى النقص في وسائل السلامة الوقائية اللازمة.

13- لم يتمكن الاعلام من أداء دوره المطلوب لتوعية المواطنين بخطورة المرض وسرعة انتشاره، كم لم يتمكن من الوصول الى المناطق البعيدة التي لا تتوفر بها خدمات الكهرباء والاتصالات مما اثر على قلة وعي المواطنين وتعريفهم بخطورة تفشي المرض.

14- احصائيات أعداد الحالات التي تعلنها الدولة في وسائل الاعلام (إصابات – تعافي – وفيات) غير دقيقة ولا تمثل الاعداد الفعلية للإصابات.

15- المنظمات والجمعيات التطوعية الوطنية العاملة في مجال الخدمات الصحية عجزت في دعم جهود الدولة للتصدي للجائحة، كما إن الدعم المقدم من منظمات الصحة الأجنبية للقطاع الصحي لم يمكنه من مواجهة الوباء.

16- عدم التزام المواطنين بالسلوك الرشيد والتعامل الواعي لتجنب الإصابة بالمرض بجانب عدم التقيد بالإرشادات والضوابط الصحية التي تحددها السلطات بالدولة تحسباً لتفشي الجائحة.

التوصيات:

1- أن تضع الدولة خطة اقتصادية عاجلة لحماية ودعم وتشجيع كل القطاعات المنتجة من خلال تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج وتقديم الإعفاءات بالقدر الذي يحقق عوائد اقتصادية توقف التدهور الاقتصادي.

2- ان تنشي الدولة بالمشاركة مع مستثمرين سودانيين وأجانب مشروعات كبيرة في مختلف المجالات توظف أعداد مقدره من الشباب وكل القادرين على الإنتاج بالولايات مما يساهم في تنمية وتطوير الاقتصاد.

3- طرح مشروعات جاذبة للمغتربين السودانيين بدول المهجر لاستقطاب مدخراتهم وتحويلاتهم عبر المصارف الحكومية والمنافذ الرسمية.

4- وضع تشريعات وقوانين تحفز وتحمي المستثمرين الأجانب وتسهل الإجراءات، وتفصل في القضايا والمنازعات بالسرعة المطلوبة، وتمنع التضارب مع التشريعات المحلية بالولايات.

5- أن تعمل الدولة جادة لخفض معدلات التضخم من خلال تقليل الاستدانة من الجهاز المصرفي وطباعة كميات كبيرة من العملات لتغطية عجز الموازنة.

6- أن تفعل الدولة قوانين مكافحة الفساد المالي والإداري، وردع المتهربين من الضرائب والمضاربين بالعملات الأجنبية.

- 7- زيادة نسبة الانفاق المخصص من الدولة للقطاع الصحي لمقابلة الاحتياجات الصحية المتزايدة بالبلاد.
- 8- ان تخصص الدولة بالتنسيق مع وزارات الصحة ميزانية طواري لمقابلة الاحتياجات العاجلة والطارئة للتصدي للأمراض الوبائية وذلك لارتباط الاستقرار الاقتصادي للبلاد باستقرار الصحة العامة.
- 9- ضرورة التنسيق بين الدولة، ووزارات الصحة والمنظمات التطوعية الوطنية والأجنبية العاملة في المجال الصحي لتوفير مخزون استراتيجي للدواء والمعينات الصحية المطلوبة لمواجهة مخاطر الأوبئة وانتشارها وتأثيرها على الاقتصاد.
- 10- ضرورة تحسين الأجور والحوافز والمخصصات المقدمة من الدولة للكوادر الطبية والصحية لتشجيعهم للعمل بالقطاع الصحي الحكومي وللد من هجرتهم للخارج بحثاً عن أوضاع مالية أفضل.
- 11- زيادة الميزانية التي تخصصها وزارة الصحة لتدريب الكوادر الطبية والصحية في مجالات التدريب الصحي المختلفة والتركيز على التدريب في مجال مكافحة الأوبئة والصحة العامة.
- 12- أن تفعل الدولة دور المنظمات التطوعية الوطنية والعالمية الصحية لزيادة كفاءتها وجهودها تجاه التعامل والتعاطي مع المشكلات الصحية بالبلاد.
- 13- تقديم الإعفاءات وكافة أشكال الدعم الممكنة من الدولة لمصانع وشركات الأدوية، والمعينات واللوازم الطبية والصحية لتشجيعها للعمل وزيادة الإنتاج لمقابلة احتياجات البلاد الصحية.
- 14- أن تشجع الدولة المستثمرين من داخل وخارج السودان للاستثمار في المجالات الطبية والصحية.
- 15- اهتمام الدولة بالإعلام الرسمي والخاص لدعم الجهود الصحية بالبلاد، ورفع وعي المجتمع بمخاطر الأمراض وانتشارها، وضرورة التقيد بالتوجيهات والارشادات الصحية التي تبثها وسائل الإعلام.

المراجع:

- 1- أبوبكر عبد الوهاب ابوالقاسم محمد: المنظور الاستراتيجي لدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تخفيف حدة الفقر في السودان – رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية، جامعة امدرمان الإسلامية، 2016م.
- 2- إسراء حسن فضل المولى كلمون: أثر التخطيط الإستراتيجي للحد من أزمات اللجوء ومجابهة الكوارث بمعتمدية اللاجئين السودانية- رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية، جامعة امدرمان الإسلامية، 2019م.

- 3- إسلام فؤاد إدريس عثمان: دور إستراتيجية صناعة الزيوت النباتية في تحقيق الأمن الوطني، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الاستراتيجية، جامعة امدرمان الإسلامية، 2018م.
- 4- السني بانقا: الإصلاح الإداري في السودان كيف، مجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الخرطوم، 2014م.
- 5- الضو خضر أحمد عبد الله: انعكاسات الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة على الأمن الإنساني في السودان – 2016م.
- 6- النور حمد: قضايا سودانية (الدين – السياسية – الثقافة)، دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع – الخرطوم، 2019م.
- 7- تاج السر محمد سليمان: الصناعة والتنمية في السودان، مركز البحوث والاستشارات الصناعية، الخرطوم 2018م.
- 8- حسن بشير: الاختلالات الهيكلية للاقتصاد السودان، مطبعة جامعة النيلين، الخرطوم، 2020م.
- 9- حسن عثمان محمد أداله: الأثر الإستراتيجي لهجرة الشباب على الأمن الوطني بالسودان، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية امدرمان الإسلامية، 2018م.
- 10- سليمان حمدان سالم: معوقات الاستثمار البشري في ظل الازمة الاقتصادية، رسالة دكتوراه، معهد دراسات العالم الإسلامي، جامعة امدرمان الإسلامية، 2017م.
- 11- عثمان إبراهيم السيد: الاقتصاد السوداني، مطبعة جامعة النيلين، الخرطوم 2015م.
- 12- طارق حسن بن عوف أحمد: المنظور الاستراتيجي لإنشاء دستور حاكم للأنظمة السياسية في السودان، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات الاستراتيجية، جامعة امدرمان الإسلامية، 2008م.
- 13- عمر محمد علي: مشكلة البطالة في السودان – أسبابها وعلاجها، مطبعة جامعة الخرطوم، 2004م.
- 14- محمد أدهم علي: فائض العمالة – الأسباب والحلول، مطبعة جامعة الخرطوم، 2013م.
- 15- محمد النعيم ابوزيد: تفتيت السودان الحقيقة – الواقع والمسؤولية، مكتبة جزيرة الورد، 2010م.
- 16- محمد عبد العزيز الطالب: الشخصية السودانية، دراسة انثربولوجية نفسية، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، 2015م.
- 17- محمد سليمان محمد: السودان حروب الموارد والهوية، دار كمبردج للنشر، الخرطوم، 2010م.

- 18- محمود صالح عابدين: الاقتصاد السوداني، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، الخرطوم، 2016م.
- 19- منصور خالد: النخبة السودانية وادمان الفشل، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، الخرطوم، 1993م.
- 20- نوال هاشم أحمد: رؤية إستراتيجية لتخفيف حدة الفقر في السودان، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الاستراتيجية جامعة امدرمان الإسلامية، 2018م.
- 21- منظمة الصحة العالمية: تقارير (2021-2020-2019)
- 22- وزارة الصحة الاتحادية: تقارير (2021 – 2020 – 2019)، الخرطوم، السودان.